اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

الدينار العراقي في البورصة العالمية

الدولة	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

متى وكيف تتغير الصفة الريعية للاقتصاد العراقي؟

(٢،١)

د. عبد الجبار عبود الحلفي *

ينبغي هنا اولا، تحديد مفهوم الدولة الريعية (Rentier State) فهذه الدولة تعتمد في نشاطها الاقتصادي على مورد طبيعي أحادي لتوليد الدخل. وهذا النشاط غالبا ما يكون خارج مفهوم العملية الانتاجية الحقيقية. ولذلك يصبح دخل النفط في العراق ريعا خارجيا غير مكتسب تنمويا. وتعتاش الفئات الريعية بمختلف مستوياتها على نشاط ومردود قطاع التجارة الخارجية والمال. والملكية العقارية. والمضاربات. ويتمحور النشاط الاقتصادي حول اعادة تدوير الريع النفطي في المجتمع. بسبب ضعف قاعدة الانتاج المادي والاعتماد على الخارج.

وبناء على ذلك، تبرز هنا خطورة تشكيل التكوينات الاجتماعية والطبقية في احشاء الاقتصاد الريعي. اذ تظهر الفوارق الطبقية بشكل سافر. ثم تمتد المخاطر الى تهديد وتفكيك النسيج الاجتماعي، وتتلاشى المفاهيم النظرية الاقتصادية الاساسية اذ تتدهور قيم العمل بما تتضمنه من انتماء الفرد العامل الى المنشأة التي يعمل فيها. وتراجع هذا الانتماء.

-وتدني اخلاق المهنة. وانتشار عمليات الفساد الاداري. ثم ترسخ وجود (الدولة الرخوة) سياسيا وقانونيا واقتصاديا. حيث تصدر القوانين لكن لا احد ينفذها او يلتزم بها. نتيجة لفساد الاجهزة القضائية والتنفيذية. واضمحلال هيبة الدولة امام الفئات الساعية الى تحقيق مصالحها الضيقة وان كانت على حساب ضياع مصالح المجتمع ككل.

لقد كانت نسبة (الريعية) في الاقتصاد العراقي قبل سقوط النظام البائد (٨٠٪) تقريبا، اما الآن ونحن في الربع الاخير من العام ٢٠٠٥، فان هذه النسبة تصل الى ١٠٠٪ تقريبا. اذ لا يوجد ايراد اخر غير ايراد النفط المصدر الى الخارج. ولذلك فأن ميزان المدفوعات العراقي يعاني من عجز تام ومتفاقم في حقيقته ويظهر ان التأثير المزدوج للانخفاض في الصادرات النفطية و العجز في ميزان الخدمات قد ساهم بشكل كبير في استهلاك فائض الميزان التجاري مما ادى الى التدهور المستمر في فقرة الميزان الجاري.

معضلة الاقتصاد العراقي:

كان الاقتصاد العراقي في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي اقتصادا زراعيا. فعوائد القطاع الزراعي كانت قناة رئيسة للميزانية العامة (التمور والشعير والجلود.. الخ) لكن زيادة انتاج وتصدير النفط، القت بظلالها السلبية على الاقتصاد. وظهر فيما بعد ما يسمى بـ (المرض الهولندي) اذ استرخى الاقتصاد على وسادة النفط، تاركا القطاع الزراعي يصارع البقاء، خاصة بعد بدء الحرب العراقية . ألايرانية. اذ التحق معظم الفلاحين الشباب بالقوات المسلحة لتطحن ماكنة الحرب الكثير منهم. ترافق ذلك مع ازدياد ملوحة الاراضي الزراعية. وزحف الاسكان عليها مع زحف التصحر. وتخلف منشآت الري. وانكشف الاقتصاد على الخارج بنسبة تجاوزت الـ (٨٠٪).

(الانكشاف الاقتصادي يعني: الصادرات + الاستيراد مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي × ١٠٠). وتسيد قطاع الخدمات الطفيلي على مجمل القطاعات الاخرى.

وهكذا تفاقمت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وتعمقت الى حد اصبح من الصعب على أي مخطط اقتصادي معالجة تلك الاختلالات والتي ترافقت مع الهدر المستمر في عوائد النفط من قبل سلطة النظام. وظهر ذلك جليا في فضائح كوبونات النفط التي كشفت عنها جريدة (المدى) في اكثر من عدد. وبعد سقوط النظام ورث العهد الجديد تركات ثقيلة. ففي القطاع الصناعي المعول عليه في معالجة الاختلالات الهيكلية، وبسبب الدمار الذي لحق بهذا القطاع، ظهر ان هناك (٦٢) منشأة ووحدة صناعية معطلة وان الحكومة عاجزة عن معالجتها لاسباب كثيرة ولكن السبب المحوري هنا هو شحة رؤوس الاموال اللازمة لاصلاحها او تجديد رأس المال الثابت، اذ ان معظم هذه المنشآت قد انقضى عمرها الانتاجي منذ عدة سنوات. كما ان فكرة خصخصتها تلاقي معارضة شديدة من قبل العاملين فيها. و من بعض الكتل السياسية في الجمعية الوطنية لان ذلك من شأنه ان يفاقم من مشكلة البطالة السافرة. رغم اني اعتقد ان بعض هذه المنشآت يمكن خصخصتها بشروط معينة.

وفي القطاع الزراعي، فقد تدهور الانتاج في مختلف محاصيل الحبوب الرئيسة. بسبب اهمال هذا القطاع لسنوات عديدة. وغياب المستلزمات الحديثة للزراعة. وعدم وجود خطة علمية مدروسة للنهوض بهذا القطاع حتى لدى الحكومات التي اعقبت سقوط النظام السابق.

*رئيس قسم الدراسات الاقتصادية
مركز دراسات الخليج العربي/ جامعة البصرة

في الهم الاقتصادي

امكانية بناء اقتصاد غير تابع في زمن العولمة

(٥-٧)

في خضم تداولات المائدة المستديرة في ظل هذا الشعار، والتي نظمتها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والاسيوية في العاصمة المصرية الشهر الماضي، كان يتردد في مخيلة اغلب المشاركين استفسار عما يمكن ان يكون النهج البديل لتوجهات العولمة، وخاصة في الحقل الاقتصادي الذي تكشف عن الأهداف المناهضة تماماً لأي من البرامج النبيلة حين افتضحت اليات الرساميل الوافدة عبر البحار لاستلاب ثروات الأمم وخبراتها مروراً بقوة عملها.

ورغم التلميح الذي تردد في اكثر من مداخلة بافتراض النهج الاشتراكي الخصم العنيد لاليات اقتصاد السوق نمطا كفيلا بالغاء كل أنماط الاحتكار والاثراء غير المشروع، الا ان ما ينبغي التوقف عنده بتأمل وتأن كاملين هو الافتراض الخاطئ باعتبار كل التداولات التقليدية، ولنسمها العشوائية التي تمت عبر التاريخ منذ تبادلات المقايضة الموغلة في القدم مروراً بشتى ألوان التبادل التجاري عبر تواريخ السومريين والفراعنة والرومان مروراً بتجارة طريق الحرير إلى الصين وصولاً إلى التجاذبات التجارية والفكرية ابان الحروب الصليبية وما تلاها، كل الصفقات التي تخللت تلك العصور وكأنها تقع ضمن سياقات حرية التجارة التي جاءت العولمة لتعزز اسوأ أنماط تبادلاتها باعتبارها النهج المستقبلي الموعود الذي يحقق رفاهية الإنسانية.

حسام الساموك

وعلى عكس مثل هذا الافتراض تسعى اطراف لاعتبار كل محاولة لمحاربة الاحتكار أو انصاف الطبقات المسحوقة عبر عقائد الدين أو من خلال التوجهات الاصلاحية لتوسم بالاشتراكية أو ربما الاقتصاد الموجه.

من هذا الواقع نستدل على ان الطريق غير التابع الذي يمكن ان يتحقق نهجاً يؤكد فيه أي مجتمع ذاته وارادته في رسم ملامح فعاليته الاقتصادية والسياسية على السواء يمكن ان يتجسد من خلال بيئته وتجربته الوطنية، فضلا عن اعتماده على قدراته الذاتية في تطوير الياته وتفعيل منجزاته.

وبودنا ان نستشهد بكلمة الدكتور مراد غالب رئيس منظمة التضامن الافروآسيوية، وسفير عبد الناصر في موسكو ووزير خارجية مصر وسفيرها فيما بعد في يوغسلافيا الذي استقال من منصبه احتجاجاً على كامب ديفيد وهو يشخص العولمة بقوله انها مرحلة مفصلية في تاريخ البشرية مثلها مثل الثورة الصناعية والزراعية وغيرها، لكن الرجل وفي ذروة تحسبه من اخطار العولمة وقوتها يأتي إلى بدائل عاصرتها وشكلت تحدياً لها بقوله: وإذا اتينا إلى العالم الثالث، هل نعتبر الصين، ونموها الاقتصادي ما بين ٩ إلى ١٢ بالمئة، اقتصادا تابعا؟ وان كان تابعا فلمن؟ هل هو تابع للعولمة أم انه استطاع ان يستخدم العولمة لمصلحته؟

وبعد استشهادات مماثلة بالهند وماليزيا واندونيسيا يعود إلى مقارنة بسيطة بين واقع اقتصاد السوق في الغرب وما يمكن ان يكون في مصر، والواقع في العراق لا يختلف كثيراً عن مثيله في مصر طبعاً.

يقول مراد غالب: ان الدول التي اعتنقت اقتصاديات السوق كانت تصاحب ذلك، بل وتسبقه الليبرالية السياسية، ورقابة شعبية بمؤسسات ديمقراطية وبرلمانات منتخبة بحرية تراقب هذه العملية وتقوم من انحرافاتها.

ثم يعود إلى مصر، وهي ليست بابعد مما يجري في العراق حين يقول: لمن بيع القطاع العام، والى أين ذهبت حصيلة هذا البيع، وهل بيعت الارض التي عليها المؤسسات التي تمت خصخصتها، فالارض أصبحت أكثر قيمة من المؤسسات نفسها، ثم أين الشفافية واين الاحصاء والارقام التي لها مصداقيتها. ان بيع القطاع العام دون رقابة شعبية هو دعوة مفتوحة للفساد، خصوصا بيع الوحدات الرابحة منها بدعوى ان احدا لن يشتري الخاسرة.

ونعود لواقعنا الراهن في العراق، حيث يفترض ان تباع ١٢٦ مؤسسة ومشروعا حتى نهاية العام الجاري للقطاع الخاص وفقا لاتفاق النوايا الموقع مع صندوق النقد الدولي والذي تمت المصادقة على وثائقه النهائية اواخر الشهر الماضي!!

اسعار الذهب تشهد طفرة عالية

بغداد/ كريم الحمداني

تشهد حركة بيع وشراء الذهب في الاسواق المحلية ارتفاعا غير مسبوق تجاوز اسعاره السائدة بخمسة عشر الى عشرين الف دينار للمثقال الواحد.

وتؤكد مؤشرات السوق عزوف المواطنين عن البيع و الشراء بسبب هذا الارتفاع الذي لم يشهده السوق منذ حوالي خمسة عشر عاما بحسب ما اكده المعنيون في بورصة الذهب.

(الحدث الاقتصادي) تابعت الموضوع مع العاملين في سوق الذهب لمعرفة سبب هذا الارتفاع وانعكاساته على حركة السوق.

يقول الصائغ معين جاسم ان ارتفاع اسعار الذهب في السوق المحلية حاليا لا نحدده نحن وانما يخضع لاسعار البورصة العالمية حاله حال النفط، موضحا ان سبب هذا الارتفاع يعود لجملة اسباب لعل في مقدمتها ما يشهده العالم من أعاصير وكوارث طبيعية واعمال العنف التي تتعرض لها الكثير من دول العالم وما تتركه من توترات مؤثرة وعدم الاستقرار، كل هذه الامور جعلت الذهب يقفز الى اسعار -لم يسجلها منذ حوالي خمسة عشر عاما ادت الى ضمور حركة السوق وتوقف عملية البيع والشراء بعد ان شهدت قبل اشهر انتعاشا ملحوظا في الشراء.

وقال الصائغ مهند سعود ان اسواق الذهب المحلية تشهد ركودا لم تمر به سابقا نتيجة ارتفاع الذهب في البورصة العالمية مما جعل اغلبية الصاغة يقتصر عملهم على التصليحات والتي لا تكاد تسد اجور العاملين وايجار المحل.

اما الصائغ وفاء حميد عودة فقد قال ان الارتفاع الكبير في اسعار الذهب شل حركة السوق، حيث كان سعر المثقال من الذهب العراقي لا يتجاوز التسعين الف دينار، ومثله الذهب الاماراتي والبحريني، اما الآن فقد تجاوز مئة وثلاثة الاف دينار مما جعل المواطن يعزف عن الشراء وحتى المتزوجين حديثا اصبحوا يكتفون بالخواتم فقط مشيرا الى ان مؤشرات السوق الحالية لا تبشر بانفراج قريب بالنسبة للاسعار وعودتها الى سابق عهدها.

اختيار موقعين في الناصرية والديوانية

٣١,٥ مليار دينار لتأهيل وتطوير المناطق المتهرئة في العراق

بغداد/ رياض القره غولي

اعلن وزير الاعمار والاسكان المهندس جاسم محمد جعفر عن حصول موافقة وزارة التخطيط والتعاون الانمائي على تخصيص مبلغ قدره (٣١,٥) مليار دينار عراقي لمشروع تأهيل وتطوير المناطق المتهرئة في العراق.

وقال ان (٥) مليارات دينار من تخصيصات المشروع سيتم صرفها خلال خطة عام ٢٠٠٥ والباقي من هذه التخصيصات سيتم انفاقه على المشروع، حيث سيتم توزيع تلك المبالغ على دوائر الاسكان في المحافظات المختارة لغرض المباشرة باعمال تأهيل الدور السكنية بالتنسيق مع وزارة البلديات والاشغال العامة. واضاف انه تم اختيار موقعين للمباشرة بهما كتجربة رائدة في هذا المجال وهما حي الامام في مدينة الناصرية/ محافظة ذي قار حيث خصص مبلغ قدره (٣,٦) مليار دينار لتأهيل الدور السكنية المتهرئة فيه، فيما حدد الموقع الثاني في حي رمضان بمدينة الديوانية وقد خصص له مبلغ (١,٤) مليار دينار اضافة الى مساهمة منظمة الهبيتات (الموئل) التابعة للامم المتحدة في هذا المجال.

وذكر ان الشركات الحكومية وشركات القطاع الخاص ستقوم باعمال التنفيذ المباشر بهدف تشغيل الايدي العاملة والتخفيف من حدة البطالة.

تباين تأثير تقرير ميليس على البورصة اللبنانية

بيروت / وكالات

استبعد محافظ البنك المركزي اللبناني رياض سلامة أن تتأثر السوق المالية في البلاد بصدور تقرير القاضي الألماني ديتليف ميليس المتعلق بقضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

وقال سلامة إن مصرف لبنان لم يتخذ أي تدابير استثنائية بهذا الشأن.

وأوضح أن المصرف لم يلحظ أي تغيير في اتجاه عمليات الأسواق، مشيرا إلى تحقيق ميزان المدفوعات تحسنا إيجابيا في الأشهر الثلاثة الأخيرة وتسجيل نمو في ودائع القطاع المصرفي.

وفي مجال النمو الاقتصادي قال سلامة إن هدف الحكومة رفع نسبة النمو لنحو ٥٪ في العام ٢٠٠٦، مع توقعات بأن لا تتجاوز نسبة النمو صفرا في المئة خلال العام الحالي.

وشهدت السوق المالية اللبنانية حالة من الاستقرار النسبي على التداولات في البورصة حيث أغلقت تداولاتها على تراجع طفيف بلغ نحو ١,٥٪.

وعزا المحلل المالي اللبناني طارق فرح انخفاض أسعار الأسهم إلى التطورات السياسية التي تشهدها البلاد، ووصف المشاعر في بورصة بيروت بالجيدة مشيرا إلى وجود نظرة إيجابية لدى المتعاملين فيها.

وفيما يتعلق باستعادة المتعاملين في البورصة الثقة بالأسهم في نهاية جلسة الجمعة، قال فرح إن الشفافية في تقرير ميليس أعطت الثقة والشعور بالتفاؤل بالاقتصاد اللبناني، مشيرا إلى دخول مستثمرين -منهم خليجيون- إلى سوق الأسهم.

واعتبر تقرير ميليس حدثا كبيرا في تاريخ لبنان ومؤشرا على الثقة للمستثمرين في الاقتصاد.